

كلمة مدير عام إدارة الإحصاء المركزي
الدكتورة مرال توتليان غيدانيان
إطلاق مؤشر الفقر متعدد الأبعاد بالتعاون مع البنك الدولي
16 آذار 2022

تُطلق إدارة الإحصاء المركزي اليوم بالتعاون مع البنك الدولي أول مؤشر رسمي للفقر متعدد الأبعاد في لبنان باستخدام بيانات مسح القوى العاملة والأحوال المعيشية للأسر 2018-2019.

ويهدف مؤشر الفقر متعدّد الأبعاد في لبنان (MPI) إلى استكمال المقاييس النقدية للفقر بالحرمان غير النقدي.

وهنا يجدر التذكير بأن مسح القوى العاملة والأحوال المعيشية للأسر 2018-2019 يحتوي بالإضافة إلى نموذج العمل الشامل عدّة نماذج أخرى توفر بيانات عن التركيبة السكانية، والتعليم، والصحة، والإعاقة، والظروف المعيشية للأسر التي تغطي المسكن والوصول إلى الخدمات الأساسية وامتلاك الأصول. وقد استجابت للمسح أكثر من 39 000 أسرة، ممّا أتاح للمرّة الأولى الحصول على تقديرات إحصائية تمثيلية على مستوى القضاء.

يرتكز الفقر متعدد الأبعاد في لبنان على تسعة عشر مؤشرًا موزّعة على خمسة أبعاد هي: التعليم، والصحة، والأمان المالي، والبنية التحتية الأساسية، والمستوى المعيشي للأسرة. ومن أجل احتساب مؤشر الفقر اعتمدت أوزان ترجيحية متساوية عبر الأبعاد وداخل كل بُعد.

ينطبق تصنيف الفقر المتعدد الأبعاد على الأسر المعيشية التي تفوق درجة حرمانها 25 في المئة. بمعنى آخر، تعتبر الأسرة المعيشية فقيرة متعددة الأبعاد إذا كانت محرومة في أكثر من بُعد واحد.

ونعرض فيما يلي المؤشرات التي اعتمدت في كل بُعد من الأبعاد الخمسة والشروط التي تمّ على أساسها اعتبار الأسرة محرومة، يليها عرض أبرز النتائج التي يحتويها التقرير.

- أولاً: بُعد التعليم :
 - التحصيل العلمي : في حال كان لدى الاسرة على الأقل فرد واحد في عمر 18-34 سنة غير حاصل على الشهادة الثانوية
 - الالتحاق بالتعليم : في حال كان لدى الاسرة على الأقل طفل واحد في عمر 3-17 سنة غير ملتحق بالتعليم

- ثانياً : بُعد الصحة:
 - التأمين الصحي : في حال كان لدى الأسرة على الأقل فرد واحد لا يستفيد من أي تغطية صحية
 - القدرة على تحمل التكاليف: في حال كان لدى الأسرة على الأقل فرد واحد مريض/ أو بحاجة إلى أدوية/ أو خدمات طبية منتظمة، و لم يتمكن من تحمل تكاليفها
- ثالثاً: بُعد الأمان المالي:
 - العمل: إذا كان لا يوجد في الأسرة أي فرد بعمر 25-64 سنة يعمل
 - الشباب: إذا كان كل الشباب في الأسرة بعمر 15-24 سنة لا يمارسون أي عمل ولا يتلقون تعليماً أو تدريباً
 - العمل غير الآمن: في حال كان لدى الأسرة على الأقل فرد واحد يعمل عملاً غير منظم أو ضمن العمالة الناقصة
 - نسبة التبعية: إذا كان يوجد أقل من عامل بالغ واحد (+15) لكل 3 أفراد من الأسرة
 - الدخل غير المضمون: الأسرة التي ليس لديها بالغون (15-64 سنة) وتعتمد فقط على التحويلات الاجتماعية أو التحويلات الداخلية (في الأشهر الـ 12 الماضية)
- رابعاً: بُعد البنية التحتية الأساسية:
 - النقل: لا يوجد لدى الأسرة وسائل نقل شخصية وتقع على بعد أكثر من 10 دقائق سيراً على الأقدام من أي مواصلات عامة (باص – فان – سرفيس -...)
 - الكهرباء: إذا كانت الأسرة لا تملك مولدًا خاصًا أو اشتراكاً في المولد
 - الصرف الصحي: إذا كان مرفق الصرف الصحي للأسرة غير محسّن، أو تتم مشاركته مع أسر أخرى.
 - مياه الشرب: إذا كانت الأسرة لا تستطيع الوصول إلى مياه الشرب المحسّنة
 - الرعاية الصحية: إذا كانت الأسرة على بعد أكثر من 15 دقيقة بالسيارة من المستشفى أو العيادة الخاصة
- خامساً وأخيراً: الأوضاع المعيشية:
 - الاكتظاظ: الأسرة التي يقيم أفرادها في مسكن حيث يعيش ثلاثة أفراد أو أكثر في كل غرفة (بما في ذلك العمال المنزليين)
 - الوصول للمعلومات: الأسرة التي لا تمتلك الهاتف الثابت أو الهاتف المحمول أو الإنترنت
 - التدفئة: الأسرة التي لا تمتلك أي وسيلة تدفئة
 - الأصول: إذا كانت الأسرة لا تمتلك أكثر من اثنين من أصل أربعة من الأجهزة الآتية: تلفزيون ، موقد مع فرن، غسالة، مكنسة كهربائية
 - التصنيف الذاتي للفقر: إذا صنّفت الأسرة نفسها على أنها فقيرة أو شديدة الفقر.

بعد عرض الأبعاد الخمسة ومؤشراتها ننتقل الآن إلى النتائج.

بلغت نسبة الأشخاص الذين تمّ تحديدهم على أنهم فقراء خلال الفترة 2018-2019، بالاعتماد على منهجية **Alkire-Foster** ، حوالي 53.1 بالمئة من المقيمين في لبنان. كما بلغ متوسط شدة الحرمان حوالي 44.2%، أما دليل الفقر متعدد الأبعاد الذي هو حسيلة ضرب عدد الفقراء بشدة الفقر فقد بلغ 0.235 .

بالانتقال إلى الذين تمّ تحديدهم فقراء وفقاً للفقر متعدد الأبعاد، فقد لوحظ الحرمان الأكبر عند الأفراد الذين يعيشون في أسر حيث:

- ✓ يعمل فرد واحد أو أكثر في عمل غير آمن (87.8%)
- ✓ فرد واحد أو أكثر بعمر (18-34 سنة) لم يكمل التعليم الثانوي (85%)
- ✓ لا يوجد تأمين صحي (82.5%)
- ✓ لا يوجد دخل مضمون (73.8%)

وعند تجميع المؤشرات حسب الأبعاد الخمسة، نلاحظ أن أكبر مساهم في الحرمان هو البعد الصحي (30%)، يليه الأمان المالي (26%)، والتعليم (25%).

على صعيد التوزيع الجغرافي، فقد سجلت محافظتا عكار والبقاع أعلى المستويات فيما خصّ مؤشر الفقر متعدد الأبعاد ونسبة انتشار الفقر (69.6% و 67% على التوالي من المقيمين في المحافظتين). هذا وتضم محافظة جبل لبنان النسبة الأكبر من الفقراء متعددي الأبعاد في لبنان (33.3%)، على الرغم من أنها سجلت أدنى مستويات مؤشر الفقر متعدد الأبعاد وحدوث الفقر. و يعود ذلك إلى أن محافظة جبل لبنان تضمّ النسبة الأكبر من المقيمين في لبنان (41.4%).

أما بالنسبة إلى الأقضية، فإن أعلى نسبة انتشار للفقر متعدد الأبعاد سجّلت في قضاء المنية-الضنية (77%) يليه قضاء الهرمل (72.2%)، وأقلها في قضاء البترون (29.3%) يليه قضاء كسروان (24.9%).

وهنا تجدر الإشارة إلى أن الاقضية الأكثر فقراً لا تضمّ بالضرورة النسبة الأكبر من فقراء لبنان، إذ تبين أنّ قضاءي بعيدا وعكار يضمّان النسبة الأكبر من الفقراء متعددي الأبعاد (10.7 و 9 في المئة على التوالي) ، بينما سجلت بشري أقل نسبة (0.4 في المئة).

على صعيد خصائص الأفراد والأسر، فإن أعلى معدل انتشار للفقر متعدد الأبعاد حسب الفئات العمرية قد سجّل بين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 0-4 سنوات، حيث بلغ 66.8%. وتميل الأسر التي ترأسها نساء إلى ارتفاع معدلات انتشار الفقر متعدد الأبعاد (56.7 في المائة) مقارنة بالأسر التي يعولها رجال (52.6 في المائة).

وكما هو متوقع وبتوافق مع الفقر النقدي فقد تبين أن نسبة انتشار الفقر متعدد الأبعاد تنخفض مع ارتفاع المستوى التعليمي لرب الأسرة، وترتفع مع ازدياد عدد أفراد الأسرة .

وتجدر الإشارة إلى أن بيانات 2018-2019 المستخدمة في بناء مؤشر الفقر متعدد الأبعاد تم جمعها قبل انتشار الأزمة متعددة الجوانب - بما في ذلك الانهيار الاقتصادي والمالي، وانتشار جائحة COVID19 والانفجار في العاصمة اللبنانية بيروت. لذلك فهي لا تعكس واقع الفقر الحالي في لبنان. ولكن يمكن إعتبار هذا التقرير بمثابة أساس ومعيار لمقارنة واقع الفقر متعدد الأبعاد في لبنان قبل وبعد الأزمة. وذلك بالاستناد إلى نتائج الدراسات القادمة التي ستقوم بها إدارة الإحصاء المركزي في المستقبل القريب.

وأخيراً، تودّ الإدارة أن تعرب عن خالص تقديرها للسيدة حنين السيد وفريق عمل البنك الدولي وبخاصة السيد غانيش سيشان والسيدة رودىكا كنوبلوخ على كل ما قدّموه من دعم وتدريب تقني.

ولا بد من التعبير عن شكرنا وتقديرنا لمساهمات موظفي إدارة الإحصاء المركزي في كتابة وإعداد هذا التقرير، ونخص بالذكر ميساء ضاهر وعلي حميّة وهيفاء الحسيني وأمينة بصبوص.